● أخبار قصيرة

خطط لتعزيز مسارات الترانزيت مع دول الجوار

عُقد الاجتماع الثاني لهيئة تنسيق العلاقات الإقتصادية الخارجية لعام ٢٠٢٦، يوم الأحد، برئاسة نائب وزير الخارجية للدبلوماسية الإقتصادية. وتناول الاجتماع في البداية تقرير أداء شركة الملاحة البحرية، ثم أشار ممثل منظمة الموانئ والملاحة البحرية إلى دور الموانئ الشمالية في تأمين السلع الأساسية خلال فترة الحرب المفروضة الثالثة والحصار البحري. وفي مواصلة الاجتماع، قدم ممثلو الأجهزة التنفيذية مقترحات بشأن تعزيز الدبلوماسية الإقتصادية والترانزيتية مع دول الجوار والدول المتحالفة في المواقف. وفي ختام الاجتماع، أشار حميد قنبري، نائب وزير الخارجية للدبلوماسية الاقتصادية، إلى إجراءات فرق العمل التخصصية التابعة لهيئة تنسيق العلاقات الإقتصادية الخارجية منذ بداية عام ٢٠٢٦، مؤكداً ضرورة اتخاذ الأجهزة التنفيذية قرارات ذات أولوية في الظروف الراهنة.

إنتعاش التداولات في بورصة طهران

ارتفع المؤشر العام لبورصة طهران، مجدداً خلال تداولات يوم الإثنين، بمقدار ٩٤ ألف وحدة ليصل إلى مستوى ٥ ملايين و ٦٥٤ ألف وحدة. وارتفعت القيمة الإجمالية للسوق للمرة الأولى في تاريخ سوق رأس المال إلى ١٦/١ ألف مليار تومان. وبلغت قيمة التداولات ٣٦٢/٤ ألف مليار تومان، فيما بلغت قيمة التداولات الصغيرة ٢٥/٥ ألف مليار تومان. ودخلت سيولة بقيمة ٢/٣ ألف مليار تومان من المستثمرين الحقيقيين إلى الأسهم وحقوق الأولوية وصناديق الأسهم؛ في حين سجلت صناديق الدخل الثابت خروج سيولة للمستثمرين الحقيقيين بقيمة ١٠٧ مليارات تومان. وكان ٧٢٪ من السوق في المنطقة الخضراء، فيما بقيت أسهم بقيمة ٩/٤ ألف مليار تومان في طوابير الشراء.

صادرات محافظة أصفهان ترتفع بنسبة ٢٥٪

أعلن المدير العام لجمارك محافظة أصفهان عن ارتفاع صادرات جمارك المحافظة بنسبة ٢٥٪ وزيادة الواردات بنسبة ٢٦٪ منذ بداية العام الجاري وحتى الآن، مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. وقال رسول كوهستاني بجوه: أنجزت الإجراءات الجمركية لتصدير ٦١٨ ألف طن من السلع بقيمة ٣٩٥ مليون دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري في جمارك محافظة أصفهان، مسجلة نمواً بنسبة ٢٧٪ من حيث الوزن و٢٥٪ من حيث القيمة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. وأضاف: كما أُنجزت خلال هذه الفترة الإجراءات الجمركية لاستيراد ٥٦ ألف طن من السلع بقيمة ٢٠٥ ملايين دولار عبر جمارك محافظة أصفهان، مسجلة نمواً بنسبة ٤٥٪ من حيث الوزن و٢٦٪ من حيث القيمة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، موضحاً: أن جمارك المحافظة حققت خلال العام الجاري أكثر من ٤٣ ألف مليار ريال من الإيرادات المحصلة، مسجلة نمواً بمقدار أربعة أضعاف مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

غرفة التجارة الإيرانية توسّع قنوات التعاون مع أفريقيا وآسيا وأوروبا ؛

تحرّك القطاع الخاص لتطوير العلاقات التجارية الدولية

القطاع الخاص يدعم أي اتفاق أو تفاهم تُراعى فيه المصالح الوطنية واقتدار البلاد والمبادئ الأساسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية

الوفاق/ شدد رئيس غرفة التجارة والصناعات والمناجم والزراعة على دور وسائل الإعلام في تعزيز الأمل والأمن الاقتصادي في البلاد، وقال: أن القطاع الخاص يدعم أي اتفاق أو تفاهم تُراعى فيه المصالح الوطنية، واقتدار البلاد والمبادئ الأساسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وأعرب صمد حسن زاده، خلال اجتماع مع ممثلي وسائل الإعلام، عن تقديره لدور الصحفيين في توضيح الحقائق الاقتصادية في البلاد، وأضاف: تؤدي وسائل الإعلام، من خلال التوعية وتقديم المعلومات الدقيقة، دوراً مؤثراً في إيجاد الهدوء وتعزيز الثقة العامة والأمن الاقتصادي في البلاد.

وبالإشارة إلى الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد والضغوط الخارجية المفروضة على إيران، قال حسن زاده: لطالما سعى الأعداء إلى إضعاف البرامج الاقتصادية والإضرار بمسار التنمية في البلاد؛ لكن الناشطين الاقتصاديين ووسائل الإعلام عملوا جنباً إلى جنب في هذا المسار للحفاظ على الأمل، واستمرار الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني.

وأشار رئيس غرفة التجارة الإيرانية إلى تشكيل هيئة اقتصادية خاصة في غرفة التجارة، وأضاف: تشكلت هذه الهيئة بهدف رصد ومتابعة أوضاع المنشآت الاقتصادية، واستدامة الإنتاج، ودراسة قضايا سلسلة التوريد، والمسائل المالية والنقدية والدولية والقانونية والإعلامية، في إطار مسار التنمية الاقتصادية.

إيفاد ٣٠ وفداً تجارياً إلى دول مختلفة

وأوضح حسن زاده: أن غرفة التجارة الإيرانية سعت خلال العامين الماضيين إلى تفعيل قدراتها في التفاعلات الخارجية أيضاً، وفي هذا الإطار تم إيفاد ٣٠ وفداً تجارياً إلى دول مختلفة، كما تم استقبال ٦٠ وفداً تجارياً أجنبياً في إيران، مضيفاً: كما عملت غرفة التجارة، من خلال إنشاء وتعزيز غرف التجارة المشتركة واللجان المشتركة مع مختلف الدول، بما فيها دول في أفريقيا وبعض الدول الآسيوية والأوروبية، على توفير الأرضية لتوسيع التعاون الاقتصادي وحل قضايا القطاع الخاص.

وأكد رئيس غرفة التجارة ضرورة التفاعل البناء مع العالم، وقال: إن القطاع الخاص الإيراني مستعد، في إطار السياسات العامة للبلاد والمصالح الوطنية، لتوظيف قدراته ووجهات نظره من أجل تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وتطوير العلاقات التجارية.

خفض تعرفة عبور شاحنات أوزبكستان عبر إيران

في سياق متصل، تحدث سفير أوزبكستان لدى طهران، خلال لقائه رئيس غرفة التجارة الإيرانية، عن أهمية تسوية المنازعات وفقاً للمبادئ الدولية مع الحفاظ على مصالح الدول، ثم تطرق إلى الظروف الاقتصادية في أوزبكستان وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول المستهدفة.

وقال فريدالدين نصريوف: كان عدد شاحنات الترانزيت الأوزبكية التي عبرت إيران العام الماضي أقل من عدد الشاحنات الإيرانية التي عبرت أوزبكستان، وذلك لأن التعرفات الإيرانية مرتفعة؛ لذلك نطلب خفض هذه التعرفات.

وأشار نصريوف إلى أن عقد مؤتمر تجاري في إيران يعد أحد المطالب التي يمكن أن تكون مؤثرة في تعريف الناشطين الاقتصاديين في البلدين بعضهم ببعض. وبحسب قوله، فإن الوصول إلى مبادلات تجارية بقيمة ملياري دولار هو هدف تم تحديده بين إيران وأوزبكستان، ويجب أن نضع الخطط اللازمة لتحقيقه.

وأشار سفير أوزبكستان لدى طهران إلى أهمية الاجتماعات المباشرة بين الناشطين الاقتصاديين في البلدين، وأضاف: جرت مفاوضات بشأن التعاون والتسهيلات في مجال النقل بين الجانبين، معلناً استعداد بلاده لشراء النفط ومشتقاته من إيران، وتحدث في مواصلة حديثه عن القضايا الزراعية وإمكانية تصدير الألياف وخيوط القطن والأقمشة إلى إيران.

إلغاء تأشيرات الدخول وتسهيل التنقل

من جانبه، تحدث رئيس غرفة التجارة الإيرانية عن أهمية تسهيل وتسريع عبور السلع الإيرانية عبر أوزبكستان، وقال: إن أحد المطالب الجادة من جانب أوزبكستان هو إلغاء تأشيرات الدخول وتسهيل التنقل بين البلدين، ولا سيما للناشطين الاقتصاديين الإيرانيين، معرباً عن تقديره لدعم أوزبكستان وإرسالها حزمًا طبية ودوائية إلى إيران خلال فترة حرب رمضان، وأضاف: إن الشعب والحكومة في إيران لن ينسوا هذا الإجراء.

وأشار حسن زاده إلى مذكرة التفاهم لتعزيز التعاون الشامل بين إيران وأوزبكستان حتى عام ٢٠٢٧ ورفع حجم المبادلات إلى ملياري دولار، وأضاف: لقد ظهرت تحديات ناجمة عن حرب استمرت ١٢ و ٤٠ يوماً والحصار البحري على إيران، وفي هذا الصدد نطلب من أوزبكستان اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل النقل البري وتسريع مسار عبور السلع الإيرانية عبر أوزبكستان، موضحاً: تم التأكيد خلال الدورة السابعة عشرة للاجتماع المشترك بين إيران وأوزبكستان والمؤتمر التجاري، على تسهيل إصدار تأشيرات الدخول للناشطين الاقتصاديين الإيرانيين.

وذكّر حسن زاده بأن إيران ألغت من جانب واحد إصدار تأشيرات الدخول للمواطنين الأوزبكيين، معرباً عن أمله في أن تطبق الحكومة الأوزبكية هذا الإجراء أيضاً، حتى يتمكن الناشطون الاقتصاديون الإيرانيون من السفر إلى أوزبكستان بسهولة أكبر.

وأشار رئيس غرفة التجارة إلى إمكانات إيران في مجال الخدمات الفنية والهندسية، وأضاف: سبق أن اتفق الجانبان على إنشاء صندوق استثمار مشترك بين إيران وأوزبكستان. ومن جهة أخرى، يتفاوض الناشطون الاقتصاديون في البلدين حالياً بشأن ٢٩ مشروعاً مشتركاً في مجالات الخدمات الفنية والهندسية والمياه والصرف الصحي. ونظراً إلى قدرات إيران في هذه المجالات، نريد أن يتم التعاون وتقديم الدعم اللازم في إنشاء هذا الصندوق، وإيران مستعدة تماماً في هذا المجال.وقال حسن زاده: نحن مستعدون لمزيد من التعاون في قطاعات التعدين، والخدمات الفنية والهندسية، والآلات الزراعية، ومواد البناء وغيرها. وأضاف: توجد أيضاً في إيران إمكانات جيدة في مجالات معدات محطات توليد الكهرباء، وتوفير البنية التحتية للطاقة المتجددة، والمنتجات البتروكيماوية وغيرها، لتطوير التعاون، ولا نحتاج سوى إلى الإدارة والتخطيط، مقترحاً إنشاء مصانع للمنسوجات والصلب وإقامة البيوت الزجاجية في إطار الاستثمار المشترك مع الجانب الأوزبكي.

التعاون في مجال الإنتاج الزراعي في البيوت الزجاجية

من جهته، أشار نائب رئيس غرفة التجارة الإيرانية إلى إمكانية التعاون المشترك في المجال الزراعي بين إيران وأوزبكستان.

وبشأن إنشاء البيوت الزجاجية والزراعة خارج الحدود والاتفاقات التي تم التوصل إليها بين إيران وأوزبكستان في هذا الصدد، قال حسين بيرمؤذن: لقد أحرز البلدان تقدماً في مجال إنتاج البذور ومعدات البيوت الزجاجية بنظام الزراعة المائية، ويتم إنتاج بذور محددة في كلا البلدين. وبما يتناسب مع هذه المنتجات، توجد إمكانية للتعاون في مجال تبادل البذور والأسمدة والمعدات اللازمة.

تشكيل هيئة اقتصادية خاصة في غرفة التجارة بهدف رصد ومتابعة أوضاع المنشآت الإقتصادية واستدامة الإنتاج ودراسة قضايا سلسلة التوريد والمسائل المالية والنقدية في إطار مسار التنمية الإقتصادية

وتعزيز دور البنوك في تمويل الإقتصاد ودعم الإنتاج

وزير الاقتصاد يدعو المصارف لتوجيه الموارد نحو القطاعات الإقتصادية

الوفاق/ أكد وزير الشؤون الإقتصادية والمالية، خلال اجتماع مجلس تنسيق المصارف الحكومية، ضرورة تعزيز التنسيق بين المصارف، والارتقاء بالانضباط في الشبكة المصرفية، وتسريع دعم قطاع الإنتاج والمنشآت الاقتصادية.وعُقد اجتماع مجلس تنسيق المصارف الحكومية برئاسة علي مدني زاده، حيث جرى خلاله بحث أهم القضايا والموضوعات المرتبطة بالشبكة المصرفية، وناقش الاجتماع موضوعات من بينها تعزيز الأمن السيبراني للمصارف، ودعم المنشآت الاقتصادية المتضررة، وتمويل المنشآت وإعادتها إلى دورة الإنتاج، فضلاً عن بعض القضايا المرتبطة بأداء المصارف.وشدد مدني زاده على أهمية دور النظام المصرفي في تمويل الإقتصاد، داعياً المصارف إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتوجيه الموارد وتسريع تقديم الخدمات والتسهيلات التي تحتاجها مختلف القطاعات الاقتصادية، مشيراً إلى ضرورة تعزيز التنسيق في الشبكة المصرفية، مؤكداً أهمية التنفيذ الدقيق للسياسات والتكليفات المبلغة، وتعزيز الرقابة على أداء المصارف.وفي معرض تأكيده على دعم المنشآت المتضررة وضرورة تسريع عملية إعادة تأهيل هذه الوحدات وإعادتها

إلى دورة الإنتاج، قال وزير الإقتصاد: يجب الاستفادة من مختلف إمكانات منظومة التمويل لدعم الأنشطة الاقتصادية والحفاظ على فرص العمل، مؤكداً ضرورة الاهتمام بالصناعات الكبرى والاستفادة من إمكانات سوق رأس المال لتمويل المنشآت وإحيائها، فضلاً عن دعم الشركات القائمة على المعرفة. وأضاف: تُعقد اجتماعات فصلية مع المديرين التنفيذيين للمصارف بشكل منفصل، وتُبحث فيها السياسات والقضايا التي تؤكد عليها الوزارة بصورة دقيقة، وتشكل تقارير هذه الاجتماعات أساساً لاتخاذ القرارات في الوزارة الإقتصاد.

مؤكداً أهمية توسيع التبادل التجاري وتمويل المشاريع

البنك المركزي يعزز قدرات الشبكة المصرفية لدعم التجارة الدولية

الوفاق/ قال نائب محافظ البنك المركزي للعلاقات الدولية: يجب أن تؤدي نتائج أنشطة المجال الدولي للشبكة المصرفية إلى تسهيل التجارة، وزيادة حجم المبادلات مع الدول الأخرى، وتمويل المشاريع، وزيادة الاستثمار الأجنبي وتبادل الخبرات والمعرفة الفنية.

وفي الاجتماع التشاوري الثاني لنائب محافظ البنك المركزي للعلاقات الدولية، بحضور عدد من مسؤولي ومستشاري البنك المركزي، وأعضاء مجالس إدارة المصارف العاملة، ونواب مسؤولي الشؤون الدولية، ومديري ومستشاري المصارف، فضلاً عن مديري العلاقات الدولية في الشبكة المصرفية، تم التأكيد على تطوير العلاقات الإقتصادية وتسهيل التجارة الخارجية، وزيادة حجم التجارة الدولية مع الدول المستهدفة، والتمويل الخارجي والاستثمار مع إيلاء اهتمام خاص للقطاع الخاص.

وأوضح أبوالفضل كوده ئي: أن هذا الاجتماع عُقد في إطار تعزيز التفاعل والتآزر والتعاون المشترك بين البنك المركزي والمصارف العاملة في مجال العلاقات المصرفية الدولية والشؤون الدولية، مشيراً إلى أن الهدف من عقد هذا الاجتماع هو التأكيد

على ضرورة تعزيز التفاعل والتعاون والتآزر بين الشبكة المصرفية. وفي هذا السياق، تتمثل مقاربة البنك المركزي في مجال العلاقات الدولية في توسيع الأنشطة بهدف تحقيق أهداف ملموسة وكمية وقابلة للقياس وقائمة على النتائج، تشمل تحسين وضع العلاقات الاقتصادية الخارجية وبناء القدرات اللازمة على مستوى المصارف. وأضاف: يجب أن تؤدي نتائج أنشطة المجال الدولي إلى تسهيل التجارة، وزيادة حجم المبادلات مع الدول الأخرى، وتمويل المشاريع، وزيادة الاستثمار الأجنبي وتبادل الخبرات والمعرفة الفنية.